

شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وهيبة عبد الرحيم

المركز الجامعي تمنراست

wahibawahiba80@yahoo.fr

أمين بن سعيد

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية- جامعة الجزائر 3

Benamineee@hotmail.fr

نادية عبد الرحيم

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية- جامعة الجزائر 3

Nadia.abd16@yahoo.com

الملخص:

لقد ظهر مؤخرا نوع جديد من المجالات التي تستقطب الشركات كنشاط لاحتوائه وتطويره والعمل على تحقيق الأرباح من خلاله، هذا المجال جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي والعالم الافتراضي أصبح محل اهتمام الشركات الناشئة التي بدأت بتطوير مفهومه وأخذه كقاعدة أساسية لنشاطاتها، خاصة بعدما فرضت التجارة الالكترونية نفسها كنشاط جديد وحققت نجاحات وتطورات وأرباح طائلة للعاملين فيها.

فالتكنولوجيا المالية مصطلح يضم عدة قطاعات يمكن لرواد الأعمال الاهتمام بها بطرح أفكار جديدة مستقطبة لطبقة مهمة من العملاء الراغبين في الاستفادة القصوى من الاقتصاد الرقمي، وهي ميزة لصالح هذه الشركات التي تستطيع بسهولة جذب المستهلك الالكتروني بتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات الرقمية ذات القاعدة المالية التكنولوجية، غير أن ولادة الشركة وحداثة المجال وانعدام الخبرة يجعل من مهمة هذه الشركات الناشئة صعبة جدا خاصة كونها منافسة للشركات المالية ذات المفهوم الكلاسيكي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، استراتيجيات بنكية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



المقدمة:

تعتبر التكنولوجيا المالية مجالاً جديداً تستقطب الشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحنكة في المجال، فالشركات الناشئة وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين.

وقد غزت هذه الشركات مختلف أسواق العالم وصولا لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لكن نجاحها يتطلب بنية تحتية تكنولوجية قوية مفعمة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة شبكة انترنت ذات تدفق واسع، استخدام واسع لأجهزة الدفع الالكتروني، شريحة واسعة من المستهلكين الالكترونيين الذين أصبحت حياتهم ترتكز على قضاء حاجياتهم اليومية الكترونيا، توفير حماية قانونية وتكنولوجية لكل الشرائح الممارسة للأعمال الالكترونية، كما يتطلب توفر قطاع مالي يشجع الابتكار ويحفزه ماليا من خلال المصارف أو الأسواق المالية أو حتى المستثمرين الخواص.

هذا التطور جعل الكثير من المحللين الاقتصاديين يتوقعون انقلاب موازين التمويل الدولي بشكله التقليدي مما سيؤثر حتما على المصارف التي أصبح لها منافس لا يُستهان به، فالتطور والنجاح التي عرفته الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أصبح خطرا يهدد البنوك التقليدية خاصة مع عملاء يقضون يومهم بالتخاطب الالكتروني، مفضلين العالم الافتراضي في كل تعاملاتهم ومتهكمين للأسلوب البنكي التقليدي الذي يملئه عالم ورقي وإجراءات بطيئة خالية من السرعة والمتعة التي تحققها التكنولوجيا الاصطناعية.

لكن بين كل الآراء حول مستقبل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وصولها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دليل على إرادة رواد الأعمال في إنجاح هذا القطاع المستحدث والبحث عن المناطق المستقطبة للمجال، والدول الخليجية هي الأكثر اهتماما من خلال مشاريع حاضنة للتكنولوجيا المالية والدعم المقدم للشركات الناشئة في هذا المجال، وتعد الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول في المنطقة العربية حاضنة لشركات التكنولوجيا المالية المحلية ومستقطبة للمبادرات الأجنبية.

1. **إشكالية البحث**: ضمن ما تم ذكره سابقا يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

"في ظل ظهور شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية وانتشارها الواسع حتى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما هي الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسات المالية التقليدية؟"

2. **أهداف البحث**: إن أهم الأهداف التي يرمي هذا البحث بلوغها هي:

- تسليط الضوء على هذا النوع من الشركات التي ابتكرت مجالا جديدا للاستثمار يرتكز على مجالي التكنولوجيا والمالية؛
- الأرباح التي حققتها هذه الشركات ونجاحها على المستوى العالمي تجعل تجربتها تستحق الدراسة لجعلها قدوة لاقتصادياتنا الغافلة عن هذا النوع من المجالات؛
- التعرف على ردة فعل المؤسسات المالية التقليدية إزاء ظهور شركات منافسة لها تعتمد على تقنيات أكثر تطورا؛
- نزوح هذه الشركات إلى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يستوجب علينا فهمها، دراستها من أجل التعامل معها بالشكل المطلوب.



3. أهمية البحث:

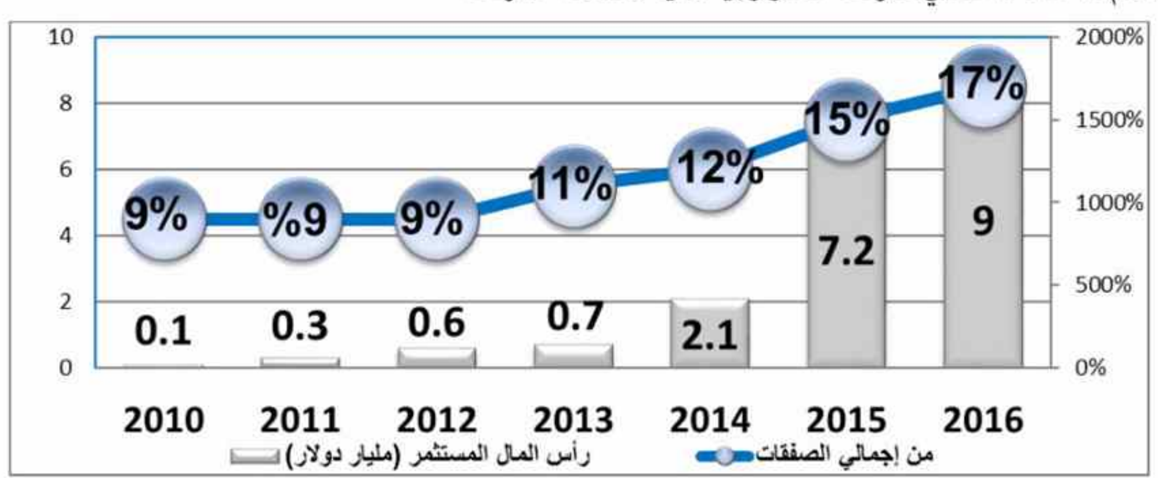
إن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدول النفطية تستوجب عليها إيجاد بدائل للخروج من الأزمة، ومهما كانت البدائل صعبة لابد من دراستها والأخذ بتجارب الغير كمعيار لإسقاطها على بلداننا، لذلك لابد من التوجه للقطاعات والمجالات التي تتطلب استثمارا وتحقيق للأرباح بأقل المخاطر الممكنة، وتجربة الشركات في مجال التكنولوجيا المالية مع الأرباح اللافتة للانتباه تستوقفنا لضرورة دراستها، خاصة نزوحها نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتطلب منا فهمها، دراستها والتأكد من قدرة اقتصادياتنا على استيعابها، فقد تكون جزءا من حل الأزمة التي تمر بها منطقتنا.

أولاً: التكنولوجيا المالية وتطورها العالمي.

التكنولوجيا المالية هي مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية.....الخ، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية، فأصبحت تُقدم من طرف شركات استغلت التكنولوجيا في قطاع الخدمات، وهي خطوة متأخرة مقارنة بالمجالات الأخرى كالإعلام (تكنولوجيا الإعلام) والتجارة (التجارة الالكترونية)، النقود (النقود الالكترونية)....الخ.

وحسب تقرير1 أعدته شركة KPMG السويسرية فإن حجم نشاط الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العالمي في ارتفاع مستمر منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2016، فقد ارتفع رأس المال المستثمر من 0.1 مليار دولار على 9 مليار دولار سنة 2016 مما يدل على تزايد الاهتمام بهذا المجال المستحدث.

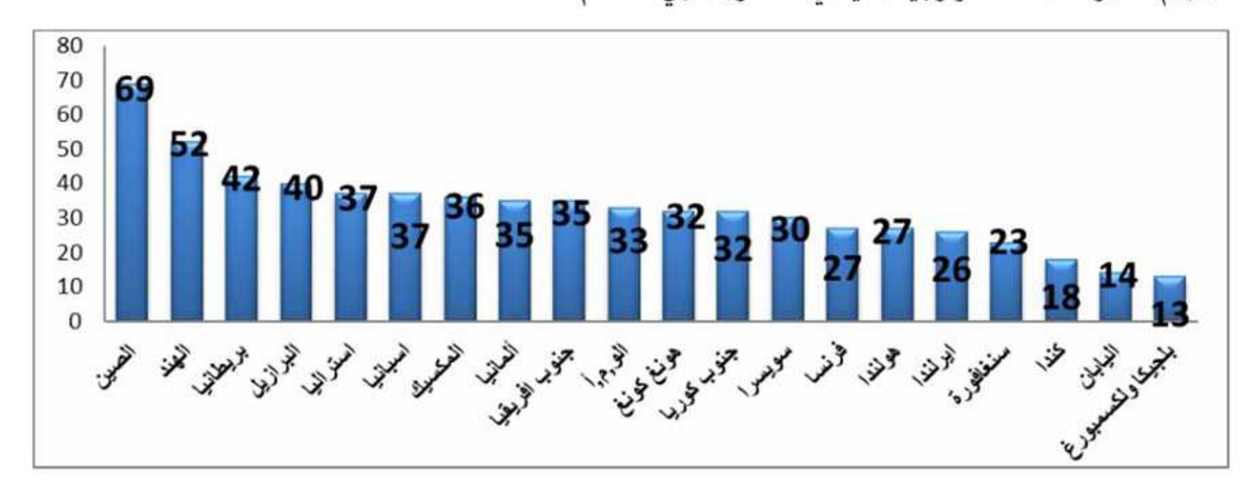
الشكل رقم 1: النشاط العالمي لشركات التكنولوجيا المالية ومشاركة الشركات



Source: KPMG, Global analysis of investment in fintech, 1 August 2017, p 12, online: http://www.agefi.fr/sites/agefi.fr/files/fichiers/2017/08/pulse_of_fintech-q2_2017_0.pdf

وقد سجلت الصين أكثر دول العالم اعتمادا على التكنولوجيا المالية بمعدل نمو بلغ 69% لسنة 2017 تليها الهند 52 % ثم بريطانيا 42%، والشكل الموالي يوضح معدلات نمو اعتماد التكنولوجيا المالية في 20 سوق دولي لسنة 2017.

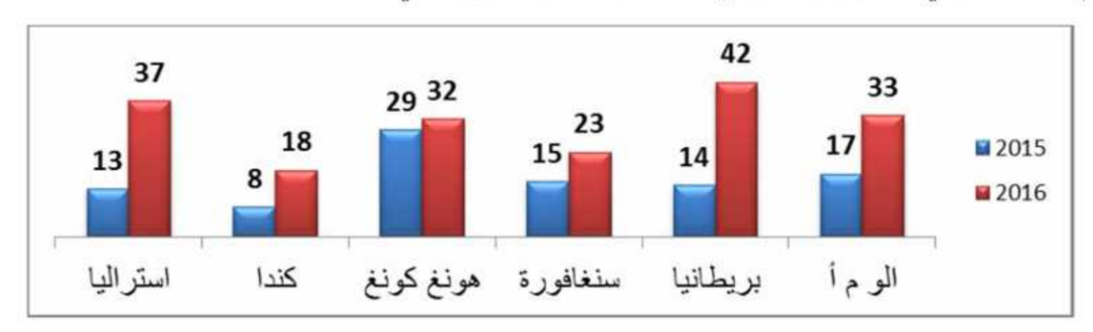
الشكل رقم 2: نمو اعتماد التكنولوجيا المالية في 20 سوق دولي % لعام 2017



Source: Ey Building a better working worl, Ey Fintech adoption index 2017, online: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/ey-fintech-adoption-index-2017/$FILE/ey-fintech-adoption-index-2017.pdf

فالتكنولوجيا المالية غزت أسواق العالم وباستخدامها ظهرت شركات ناشئة حيث شهدت كل من بريطانيا واستراليا أكبر زيادة في حالات اعتماد التكنولوجيا المالية بين سنتي 2015 و2017 في حين شهدت الولايات المتحدة وكندا نموا ملحوظا، أما في باقي الأسواق مثل هونغ كونغ تم تسجيل معدلات نمو بطيئة، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 3: مقارنة تبني التكنولوجيا المالية في ستة أسواق عالمية % بين سنتي 2015 و2017



Source: Ey Building a better working worl, Op.Cit.

إن أهم القطاعات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي: المدفوعات وتحويل الأموال، التأمين، التمويل والإقراض الرقمي، إدارة الثروات، سلسلة البلوكات blochchan والعملات الرقمية المشفرة. ويعد قطاع المدفوعات أكثر قطاعات التكنولوجيا المالية استخداما من طرف الأسواق العالمية والجدول الموالي يبين ذلك.



الجدول رقم 1: مقارنة أعلى خمس أسواق متبنية للتكنولوجيا المالية حسب قطاعاتها

	تحويـــل الأمـــوال والمدفوعات	تخطيط مالي	الإدخار والاستثمار	الاقتراض	التأمين
الصين	%83	%22	%58	%46	%47
الهند	%72	%21	%39	%20	%43
البرازيل	%60	%20	%29	%15	%38
استراليا	%59	%15	%27	%13	%32
بريطانيا	575	%13	%25	%12	%31

Source: Ey Building a better working world, p 15, Op.Cit.

ثانياً: واقع شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

إن الانتشار العالمي لشركات التكنولوجيا المالية مس حتى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ تعـرف المنطقـة تمركـز حـوالي 105 شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية نهاية سنة 2015 حسب تقرير أعدته شركة بيرفورت بالشراكة مع مختبر ومضـة2، تغطي 12 دولة متمركزة بدول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا والمشرق العـربي، وتتمركـز أغلبيتهـا بمنطقـة دول مجلـس التعاون الخليجي بنسبة 42% تليها منطقة شمال إفريقيا والمشرق العربي بنفس النسبة 29% مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم4: التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



Source: Payfort and wamda, “State of Fintech”, 2016, p 13, online: https://www.difc.ae/files /3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf

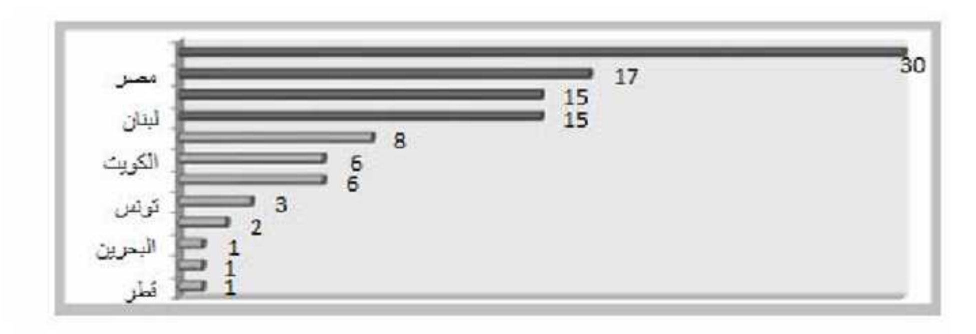
وحسب نفس التقرير فإن جزء كبير من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية يتركز في أربع دول من أصل 12 دولـة، ذلـك أن هذه الدول الأربعة تمتلك بيئة ملائمة وحاضنة للشركات الناشئة بالإضافة إلى الدعم الحكومي لها، اهتمام القطاع الخاص بهـذا المجال، بيئة ثقافية ملائمة.

فحوالي 73.33% أي حوالي 77 شركة مـن شركـات التكنولوجيـا الماليـة تتركـز في كـل مـن الإمـارات، الأردن، مصر، لبنـان أمـا بـاقي الشركات فتتوزع بين كل من المغرب، الكويت، السعودية، تونس، الجزائر، البحرين، عمان، قطر بنسبة 26.66% حـوالي 28 شركـة، كما يوضحه الشكل التالي.



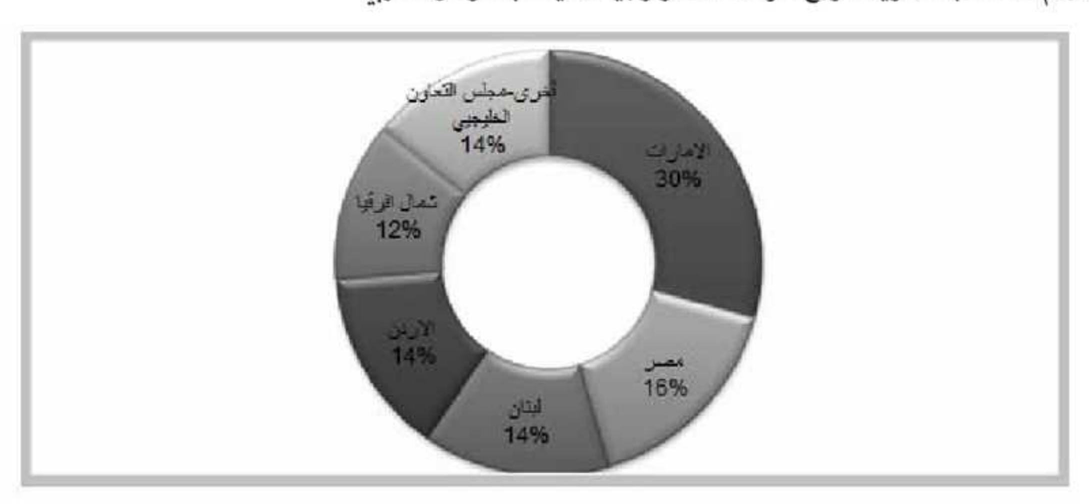
وتتربع الإمارات العربية المتحدة على الترتيب بتضمنها حوالي 30 شركة فعالة في مجال التكنولوجيا المالية تليها مصر بحوالي 17 شركة ثم الأردن ولبنان بضم كل منهما 15 شركة.

الشكل رقم 5: توزع شركات التكنولوجيا المالية عبر الوطن العربي



Source: Payfort and wamda, Op.Cit, 2016, p 14.

الشكل رقم 6: النسبة المئوية لتوزع شركات التكنولوجيا المالية عبر الوطن العربي

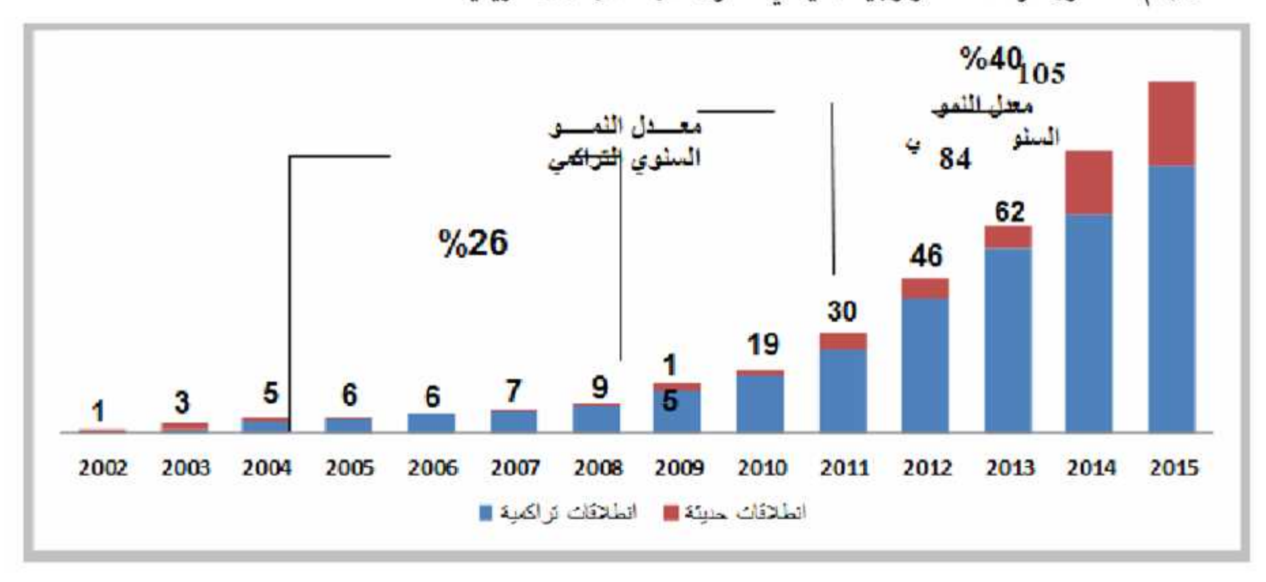


Source: Payfort and wamda, Op.Cit, 2016, p 14.

وحسب إحصائية لمختبر ومضة للأبحاث3 فإنه انطلاقا من سنة 2002 بدأت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تظهر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليزداد عددها ويصل إلى 105 شركات حتى بداية سنة 2016 ليزداد معدل النمو السنوي المركب من 26% خلال الفترة 2006-2010 إلى 40% خلال الفترة 2011-2015 كما هو موضح بالشكل الموالي:



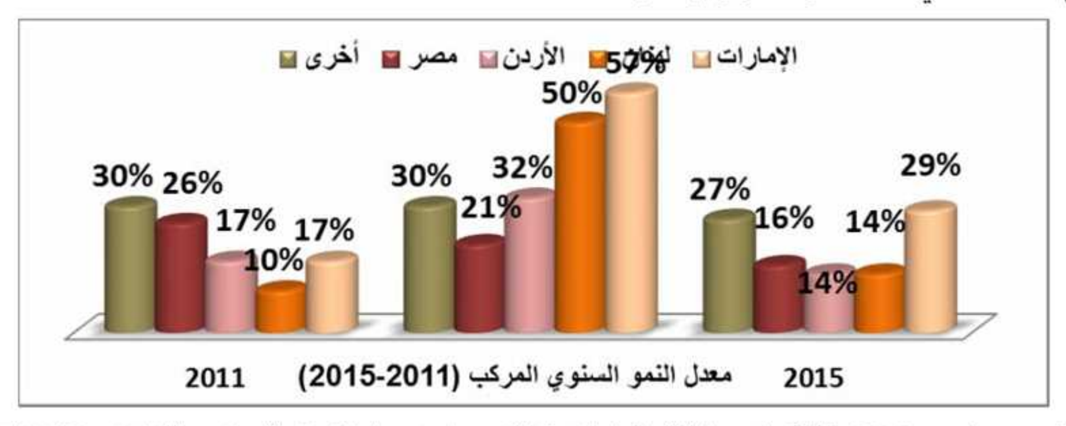
الشكل رقم 7: تطور شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا



المصدر: جوناس فيلر، "مئة مليون دولار لقطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة"، مختبر ومضة للأبحاث، 16 مارس 2017، تاريخ الإطلاع: 06 نوفمبر 2017، على الخط https://www.wamda.com/ar/2017/03/

وتقود الإمارات سلم الترتيب بالمنطقة؛ بالرغم من أن مصر كانت مقرا لأكثر من ربع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية، إلا أن الإمارات الآن أصبحت الرائدة في المنطقة بحيث تشهد إطلاق ثلاثة أضعاف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بمصر4، فحسب الشكل الموالي فإن معدل النمو السنوي المركب للتكنولوجيا المالية بالإمارات خلال 4 سنوات (2011-2015) بلغ 57% بعدها لبنان بنسبة 50% ثم الأردن 37% ثم مصر 21%، ففي سنة 2015 بلغ معدل النمو في الإمارات 29% وهو أعلى معدل بالمنطقة العربية لسنة بعدما كان 17% سنة 2011 لتليها مصر بنسبة 16% بعدما كان 26% سنة 2011.

الشكل رقم 8: الدول التي تتصدر نمو التكنولوجيا المالية (2011-2015)



المصدر: تقرير بيرفورت 2016، "التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا"، تاريخ الاطلاع: 2017/11/09، على الخط https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry



فوفقا لتقرير صادر عن5 Deloitte (شركة الدراسات والاستشارات المالية العالمية) والاتحاد العالمي لمراكز التكنولوجيا المالية في أفريل 2017 تناول 44 مدينة حول العالم، تعد أبو ظبي موطنا مركز التكنولوجيا المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد ساهم في ذلك كونها منطقة للتجارة الحرة، تتمتع بمركز مالي قوي، استقرار النظم السياسية والقضائية والتنظيمية، تطور البنية التحتية للتكنولوجيا وتوافر رأس المال بالإضافة إلى موقعها الجيد.

يعتمد التقرير في دراسته على حساب مؤشر المحور، حيث يعتمد على ستة محاور تقيم حسب سلم من خمس درجات أدناها يدل على غير جيد إلى ممتاز وقد كان تصنيف أبو ظبي كما يلي: الدعم الحكومي (درجة 4 قريب من الممتاز)، ثقافة الابتكار (درجة 3)، القرب من الخبرة (درجة 3)، القرب من العملاء(درجة 3)، الشركات الأجنبية الناشئة(درجة 3)، التنظيم (درجة 5 ممتاز)، كما يعتمد التقرير على مؤشر الأداء وهو مركب من ثلاثة مؤشرات أخرى وهي المركز المالي العالمي 32، ممارسة الأعمال 26، مؤشر الابتكار العالمي 41.

ووصف التقرير إطلاق سوق أبوظبي العالمي لمبادرة "المختبر التنظيمي" الموجهة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، والتي تعد المنصة التشريعية والتنظيمية المتكاملة الأولى من نوعها في المنطقة والتي تلقت طلبات المشاركة من 11 شركة ضمن الدفعة الأولى من المشاركات، بأنها نجاح باهر في أبو ظبي، مع الإشادة بالدعم الكبير الذي تحظى به المبادرة من الجهات التنظيمية والحكومية، ومساهمتها الفعالة في تعزيز الابتكار في الخدمات المالية6.

ويعد المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية لسوق أبوظبي العالمي إطار عمل تنظيمي وتشريعي متخصص وموجه لشركات التكنولوجيا المالية، وهو مصمم لتعزيز ودعم جوانب الابتكار في قطاع الخدمات المالية بالدولة سواء للشركات الجديدة في السوق أو المؤسسات المالية القائمة.

ويتيح "المختبر التنظيمي" وهو الأول من نوعه في المنطقة، للمشاركين تطوير واختبار منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة ومحكمة تتمتع بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى مثل تلك المطبقة على شركات الخدمات المالية التقليدية، حيث يمكّن إطار عمل "المختبر التنظيمي" شركات التكنولوجيا المالية من ابتكار وتطوير حلول التكنولوجيا المالية ضمن بيئة حيوية محددة المخاطر وذات تكاليف مالية اقتصادية7.

من جهة أخرى فقد أطلق مركز دبي المالي العالمي أول مسرع للتكنولوجيا المالية المسمى (FinTech Hive at DIFC) بالتعاون مع شركة accenture العالمية في الربع الأول من عام 2017، ومن شأن هذا المشروع أن يربط تكنولوجيا الخدمات المالية الحديثة بأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وأن يوفر منصة تجمع شركات الخدمات المالية والتكنولوجية تحت سقف واحد. ويسعى مسرع مركز دبي المالي العالمي إلى إنشاء منصة لتعزيز الابتكار وتسليط الضوء على نماذج ناجحة، إذ ً سيعمل المسرع على تحديد بعض من أبرز رواد الأعمال والشركات من خلال عملية تنافسية، ومن ثم منحها فرصة تطوير الابتكارات واختبارها وتعديلها بالتعاون مع كبار التنفيذيين في مركز دبي المالي العالمي والمؤسسات المالية الإقليمية. ومن خلال الجمع بين البنوك المحلية وشركات التكنولوجيا المالية للاضطلاع بالأفكار والتعاون والشراكة، يساعد المركز كل الأطراف على الارتقاء بقطاع الخدمات المالية. وسيعمل ً برنامج المسرع على تحديد أفضل رواد الأعمال في قطاع الخدمات المالية ومنحهم فرصة نفاذ فريدة إلى عملاء وممولين محتملين."ويعكس هذا ً المسرع الجديد التزام مركز دبي المالي العالمي بتوفير منظومة دولية للتكنولوجيا المالية من شأنها أن تلبي احتياجات أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا8.

وقد انطلقت الدورة الأولى لهذا المسرع بمشاركة 11 شركة مرشحة من دول مختلفة في شهر أغسطس 2017 مدة الدورة ثلاثة أشهر بعده يتم ترشيح شركات أخرى، فهو منصة للتعامل مع مؤسسات إقليمية ودولية ويشتمل البرنامج على منهج إرشادي



يستمر 12 أسبوعا تقوم خلاله مجموعة تضم 11 شركة مرشحة نهائياً تتعاون مع مؤسسات مالية وشركات تكنولوجية من أجل ابتكار حلول حقيقية لتلبية الاحتياجات المتطورة لصناعة الخدمة المالية في المنطقة حيث سيلتقي المرشحون مع كبار المسؤولين كالمؤسسات المالية الشريكة كبنك الإمارات دبي الوطني وبنك المشرق وبنك رأس الخيمة وغيرها من البنوك فالمسرع يعمل على التعاون وليس التنافس بين الشركات التكنولوجيا المالية والبنوك.

وبعد أن قام المرشحون بتسويق أفكارهم أمام 300 مستثمر اعتبرت الدورة منصة مهمة لتقليص الفجوة بين مؤسسات التكنولوجيا المالية الناشئة وبين المؤسسات المالية الرائدة حيث تم فتح وتعزيز قنوات الاتصال وبالتالي خلق فرصة استثنائية لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية على حدٍّ سواء، ليتم الإعلان عن البرامج القادمة خلال سنة 2018 والتي ستركز على التكنولوجيا التنظيمية وتكنولوجيا التامين9.

ومن المتوقع أن يصل حجم صناعة التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط 20 مليار دولار سنة 2020، وأن يصل عدد الشركات المختصة في هذا المجال إلى 250 شركة.

ثالثاً: الاستراتيجيات المستقبلية المحتملة للمؤسسات التقليدية إزاء التكنولوجيا المالية

إن التطور والنجاح الذي حققته بعض شركات التكنولوجيا المالية مثل PayPal، Square، WorldPay التي حققت مليارات الدولارات سنة 2015 أكبر بكثير من رؤوس الأموال للمؤسسات المالية القائمة. فهذا النوع من الشركات استطاعت جذب 19 مليار دولار من الاستثمارات عام 2015 (بزيادة قدرها 12 مليار دولار عام 2014)، وتتوقع دراسة10 بأن أكثر من 4.7 تريليون دولار أمريكي من إيرادات الخدمات المالية للشركات التقليدية معرضة لخطر الاضطراب بسبب دخول شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

لذلك تزايدت نسبة من يعتقد بأن أعمالهم ستكون معرضة للخطر مستقبلا بسبب شركات التكنولوجيا المالية التي تنافسها في مجال عملها بين سنتي 2016 و2017 كما يوضحه الجدول الموالي، ماعدا منطقة إفريقيا نلاحظ انخفاض النسبة لعدم الانتشار الواسع لهذا النوع من الشركات المستحدثة وبالتالي الشعور بالخطر مازال مستبعدا.

الشكل رقم 9: تزايد نسبة معتقدي أن أعمالهم معرضة للخطر بسبب شركات التكنولوجيا المالية



Source: WPC, Redrawing the lines: FinTech's growing influence on Financial Services, Global FinTech Report 2017, p 8, online: https://www.pwc.com/jg/en/publications/pwc-global-fintech-report-17.3.17-final.pdf

حسب تقرير أعدته كل من شركة Capgemini وLinkeding وEfma وباستخدام طريقة الاستبيان صرح 60.4% من المشاركين أن عامل توفير الحماية والأمن من الغش يعتبر أهم معيار لديهم لاختيار نوع الشركات المتعامل معها، وقد تفوقت الشركات المالية التقليدية بهذا المعيار على شركات التكنولوجيا المالية بنسبة 74.3% مقابل 5.4% فقط، في حين تفوقت شركات التكنولوجيا المالية على تلك التقليدية في معيار أفضل قيمة للمال وخدمات سريعة وذات كفاءة، الشفافية وتقديم التسهيلات.

الشكل رقم 10: النسبة المئوية لأهم العوامل التي تجعل المستهلك يختار الشركات التي سيتعامل معها

		الشركات المالية التقليدية	الشركات التكنولوجيا المالية
1	توفير الأمن والحماية من الغش (60.4%)	%74.3	%5.4
2	نوعية الخدمات (50.0%)	%47.3	%21.6
3	أفضل قيمة للمال (47.2%)	%13.5	%52.7
4	خدمات سريعة وذات كفاءة (46.7%)	%10.8	%55.4
5	الشفافية (45.9%)	%12.2	%37.8
6	التسهيلات (45.4%)	%20.3	%52.7
7	استخدام الخبرة (45.4%)	%9.5	%67.6

Source: Capgemini and Linkedin and Efma, world fintech report 2017, p23, online:http: //www.fintechconnectlive.com/wp-content/uploads/2017/02/World-Fintech-Report-2017.pdf

إن أكثر المؤسسات تخوفا بخطر شركات التكنولوجيا المالية على أعمالها هي البنوك حيث يمثل النمو السريع في التكنولوجيا المالية تحديا للبنوك أو فرصة لهم، وذلك يعتمد على استراتيجية الشركة الناشئة واستراتيجية البنك، فعدد قليل من الشركات الناشئة تتصرف على أنها منافس مباشر للبنوك، في حين تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى الشراكة معها. وهذا التعاون يمكن أن تستفيد منه البنوك التي تسعى لأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة. وقد أصبحت التكنولوجيا المالية التعاونية أكثر انتشاراً ومحل ثقة لدى المستثمرين11 حيث ارتفعت الاستثمارات الدولية في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التعاونية بنسبة 138% بين سنتي 2014 و 2015 مقارنة بنسبة 23% في مجال التكنولوجيا المالية التنافسية، حسب ما يوضحه الشكل الموالي12:

الشكل رقم 11: الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية التعاونية مقابل التكنولوجيا المالية التنافسية (مليون دولار) لسنتي 2015/2014.

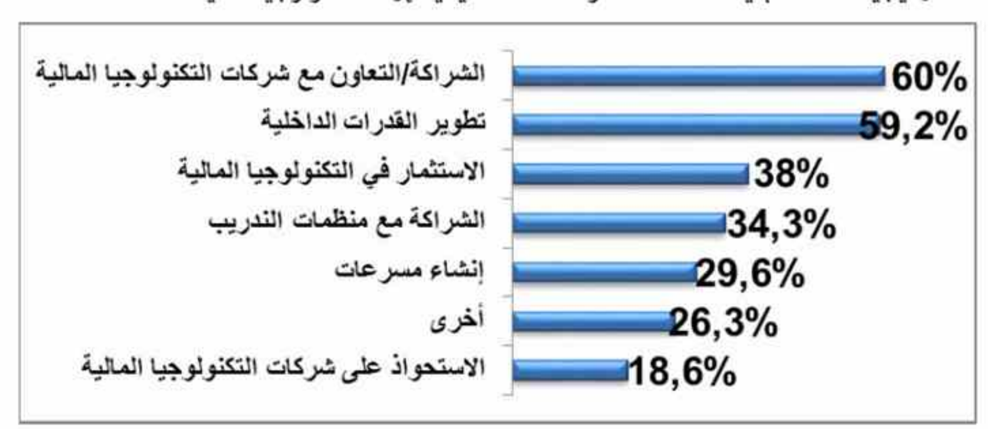


Source: Accenture, Fintech and the evolving landscape: landing points for the industry, 2016, online: http://fintechinnovationlab.com/wpcontent/uploads/2017/05/Fintech_Evolving_Landscape_2016.pdf



و قد أكد تقرير كل من شركة Capgemini وLinkedin وEfma أن المؤسسات المالية التقليدية بدأت في دراسة استراتيجياتها المستقبلية، فمعظم الشركات التقليدية (60%) أصبحت متفتحة أكثر لاحتمالية بناء شراكة مع شركات التكنولوجيا المالية في حين أن (59.2%) تعمل بنشاط لتطوير قدراتها الداخلية لقدرتها على المنافسة، في حين البعض الآخر فضل حلولا أخرى كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 12: الاستراتيجيات المستقبلية المحتملة للمؤسسات التقليدية إزاء التكنولوجيا المالية



Source: Capgemini and Linkedin and Efma, Op.Cit, p25.

دفع ذلك «لجنة بازل»، التي تضع المعايير الدولية لمصارف العالم، إلى إعداد تقرير وضعت فيه المصارف التقليدية والجهات الرقابية أمام تحديات هذا الواقع الجديد المتطور بسرعة خيالية. وخلص التقرير إلى 5 سيناريوهات، علماً بأن أسوأها قابل للحصول؛ بحسب ما أكد معدو التقرير الذي اتخذ طابعاً تحذيرياً13.

وما جاء في هذا التقرير14 الصادر في أوت 2017 شرحا مفصلا عن هذه السيناريوهات الخمسة المتوقعة للبنوك والتي تعطيها في نفس الوقت حلا مبكرا للخروج من الأزمة قبل معايشتها، فالوضع فعلا يتطلب التفكير والتحرك من قبل البنوك وهذا ما اتفق عليه الخبراء، ونذكر فيما يلي ملخص عن الاحتمالات الخمس.

1. السيناريو الأول تمت تسميته أفضل بنك (The better bank) حيث تقوم البنوك القائمة بتحديث ورقمنة نفسها للحفاظ على العملاء والخدمات المصرفية الأساسية، والاستفادة من التقنيات التكنولوجية لتغيير وضعها الحالي أي الانتقال من وضع إلى وضع أحسن، فقدرتها على معرفة السوق وقدراتها الاستثمارية ستمكنها من توفير الخدمات والمنتجات بالاعتماد على التكنولوجيا الجديدة وتحديث النظم التقليدية، فهذا السيناريو يطور من عمل البنوك اعتمادا على الذكاء الصناعي.

2. السيناريو الثاني تمت تسميته البنك الجديد (The new bank) يرى هذا السيناريو عدم قدرة البنوك التقليدية على تحديث ورقمنة نفسها وعدم قدرتها على الاستغلال الجيد للتقنيات التكنولوجية، مما يؤدي إلى حلول محلها بنوك جديدة تقوم على أنقاضها، حيث تعتمد هذه البنوك الجديدة على التكنولوجيا المتقدمة لتقديم خدمات مصرفية بطريقة أكثر فاعلية من حيث التكلفة وبصورة أكثر حداثة، والابتعاد عن النموذج القديم بل تقديم خدمات للعملاء من خلال التطبيق الذكي والمنصة القائمة على الانترنت.

3. السيناريو الثالث تمت تسميته (البنك الموزع) ويتضمن عمل مشترك بين البنوك وشركات التكنولوجيا وتقسيم الخدمات بين الأطراف، وذلك حفاظا على العملاء الذين بدلا من البقاء مع شريك مالي واحد يمكن لهم استخدام العديد من مقدمي الخدمات المالية، ومن الخدمات المبتكرة بين البنوك وشركات التكنولوجيا خدمات الدفع المبتكرة عبر الهاتف النقال، تقديم خدمات استشارية استثمارية.



4. السيناريو الرابع تمت تسميته (البنك الهابط) يتوقع أن تنجو البنوك وتبقى غير قابلة للتجاوز في بعض الخدمات التي توفرها، لكن دورها يتحول إلى مقدم ومتسلم خدمة غير منظور عمليا، لأنها تضع خبراتها بتصرف الشركات التكنولوجيا المالية وعمالقة الإنترنت التي تحتفظ لنفسها بالعلاقة مع العملاء والمستخدمين. ويؤكد التقرير إمكان حصول هذا السيناريو استناداً إلى تجارب حالية، مثل تطور ونجاح انتشار خدمات منصات الدفع الإلكتروني، على أن يبقى للمصرف التقليدي دور الخزانة ومطابقة العمليات وامتثالها للقواعد الرقابية. وبذلك تتحول البنوك إلى واحدة من القنوات المالية التي تستخدم الذكاء الصناعي في خدمة العملاء15.

5. السيناريو الخامس تمت تسميته (البنوك غير المتطورة) فهو كارثي بالنسبة للبنوك القائمة، لأنه يفترض أن التقنيات المتطورة يمكن أن تجعل مفهوم البنك التقليدي من الماضي، وتحل محله العمليات التي تطورها المنصات التكنولوجية وتقدمها مباشرة إلى العملاء، لأنها ستكون الأقدر على فهم احتياجاتهم بفضل البيانات والمعلومات التي بحوزتها عنهم. وهناك أمثلة على ذلك حالياً، مثل منصات الإقراض والاقتراض التي تضع العملاء وجهاً لوجه، حيث يتعاملون مالياً عبر الإنترنت بلا وسيط، وهناك عمليات «بيتكوين» ذات القيمة التي تجرى من دون المرور بالبنوك16.

الخاتمة:

يعتقد البعض بأن التكنولوجيا المالية ما هي إلا ظاهرة نتيجة التطور التكنولوجي وسرعان ما ستأخذ مكانا في الاقتصاد لكن لن يكون بأهمية المؤسسات المالية التقليدية العريقة. غير أن الانتشار الواسع للظاهرة ووصولها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة للنجاح الذي حققته بعض الشركات العالمية في هذا المجال المستحدث وتحقيقها لإيرادات مرتفعة، جعل الأغلبية يعيد التفكير والتمعن أكثر في مصير الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وقدرتها على منافسة تلك التقليدية، لذلك نستنتج ما يلي:

- اهتمام رواد الأعمال بالتكنولوجيا المالية بات أمرا محتما من خلال المبادرات التي مست قطاع الخدمات المالية باستغلال أحدث التقنيات، ونجاح هذه المبادرات أطلق مخاوف المؤسسات المالية التقليدية العريقة ذات الخبرة والمسيطرة على القطاع، مما جعل البعض منها يبني استراتيجيات وخطط مستقبلية إزاء التعامل مع هذا المنافس الحديث النشأة.

- الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من هذه النقطة ركيزة تعمل على معالجتها، إما بالاعتماد على عامل الوقت واستخدام تقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بثقة شريحة جديدة من العملاء محبي التقنيات التكنولوجية، إما باللجوء للتعاون مع الشركات المالية التقليدية ذات الشريحة الواسعة من العملاء.

- لجأت بعض الهيئات بمشاركة أكبر المؤسسات المالية والبنكية إلى دراسة الموضوع بجدية ومحاولة التنبؤ بمستقبل تتنازع فيه هيئتان مختلفتان على نفس المجال، لذلك ظهرت نظرية لحل الموضوع إما بالتعاون معا أو المنافسة والبقاء سيكون للأقوى، فشركات التكنولوجيا المالية ينقصها الخبرة وثقة العملاء والمؤسسات المالية التقليدية ينقصها استحداث تقنياتها والاعتماد الكلي على التكنولوجيا في كل عملياتها.

سيتم استخدام الطريقتين بين الهيئتين إما بالتعاون أو التنافس ومع الوقت التجربة هي التي ستحدد مستقبل العالم المالي والخدماتي إلى أي اتجاه سيسلك، لكن المؤكد بأن هناك موجة تغيير ستحدثها شركات التكنولوجيا المالية ستقلب مفاهيمنا التقليدية حول القطاع المالي.



وفي رأينا على المنطقة العربية الاستفادة من تجربة الإمارات بتبني برامج مبدئية كمسرعات التكنولوجيا المالية، للتعريف بهذا النوع من القطاعات وتشجيع رواد الأعمال على خوض مشاريع صغيرة في هذا المجال كخطوة أولية للحاق بالركب الاقتصادي العالمي، علما أن ذلك يتطلب قاعدة قوية لقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقاعدة بشرية لها القابلية على التعامل بمثل هكذا معاملات متطورة.

الهوامش والمراجع

---

1 - KPMG, Global analysis of investment in fintech, 1 August 2017, p 12, online:
http://www. agefi.fr/sites/agefi .fr/files/fichiers/2017/08/pulse_of_fintech-q2_2017_0.pdf

2- Payfort and wamda, "State of Fintech", 2016, p 13, online:
https://www.difc.ae/files/3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf

3- جوناس فيلر، "مئة مليون دولار لقطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة"، مختبر ومضة للأبحاث، 16 مارس 2017، تاريخ الإطلاع: 06 نوفمبر 2017، على الخط
https://www.wamda.com/ar/2017/03/

4- تقرير بيرفورت 2016، "التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا"، تاريخ الاطلاع: 2017/11/09، على الخط
https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry

5- Deloitte and Global Fintech Hubs Federation , "Connecting Global FinTech: Interim Hub Review 2017", April 2017, Online:
https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/Innovation/deloitte-uk-connecting-global-fintech-hub-federation-innotribe-innovate-finance.pdf

6- سوق أبو ظبي العالمي، "أبوظبي أفضل مركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة"، على الخط
https://www.adgm.com/media/128679/20170417-abu-dhabi-ranks-top-fintech-hub-in-mena-region-eng-arabic.pdf

7- سوق أبو ظبي العالمي، "المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية"، على الخط
https://www.adgm.com/media/125974/adgm-fintech-reglab-brochure-arabic.pdf

8- مركز دبي المالي العالمي، "مركز دبي المالي العالمي يطلق أول مسرع للتكنولوجيا المالية بالمنطقة"، على الخط
https://www.difc.ae/files/8514/8404/7365/100117_DIFC_and_Accenture_Launch_Regions_First_FinTech_Accelerator_-_Arabic.pdf

9- حكومة دبي، "دبي المالي" يختتم الدورة الأولى من برنامج "فينتك هايف" ويطلق برنامجين جديدين لعام 2018"، 12 نوفمبر 2017، بتصرف، على الخط
http://www.mediaoffice.ae/ar/mediacenter/news/12/11/2017/success-of-fintech-hive-at-difc-celebrated-during-investor-day-by-tripling-programme.aspx

10- U.S. Department of Commerce ,International Trade Administration, 2016 Top Markets Report Financial Technology, consulted: 09/05/2017, online:
http://trade.gov/topmarkets/pdf/Financial_Technology_Top_Markets_Report.pdf

11- تقرير بيرفورت، مرجع سبق ذكره، ص 12.

12 - Accenture , Op.Cit, p 6.

13- مطلق منير، «لجنة بازل» تحذر من اجتياح التكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14163، 07 سبتمبر 2017، تاريخ الإطلاع: 2017/09/24، على الموقع الالكتروني:
https://aawsat.com/home/article/1017686/

14 -Basel Committee on Banking Supervision, Implications of fintech developments for banks and bank supervisors, Bank for International Settlements, 2017, website:
http://www.bis.org/bcbs/publ/d415.pdf

15- مطلق منير، مرجع سبق ذكره.

16- نفس المرجع أعلاه.



Financial Technology Companies in the Middle East and North Africa

Abdul Rahim Wahiba
University Center Tamanrasset
wahibawahiba80@yahoo.fr

Ben Said Amin
Laboratory of globalization and economic policies - University of Algeria 3
Benamineee@hotmail.fr

Abdel Rahim Nadia

Laboratory of globalization and economic policies - University of Algeria 3

Nadia.abd16@yahoo.com

Abstract:

recently has emerged as a new type of areas that attract companies contain activity and to achieve development and profits through, this area is an integral part of the digital economy and the world has become the focus of interest by default emerging companies which began to develop his concept of the viewpoint of the basic rule of their activities, especially after the electronic commerce itself imposed a new activity and achieved considerable successes and developments and profits to its employees.

The term includes several financial technology sectors of interest can be the pioneers of New Ideas Important layer polarized from clients wishing to take maximum advantage of the digital economy, a feature for companies that can easily attract the consumer email to provide selection of financial-services digital technology, but the birth of company and lack of experience makes the task of these emerging companies is very difficult, especially as competition for financial companies with the classic concept.

Keywords: Financial Technology, Banking Strategies, Middle East and North Africa.

JEL classification codes: O14, F65, O53, O55.